

Distr.
GENERAL

A/RES/50/160
1 March 1996

الجمعية العامة



الدورة الخمسون
البند ٢٤ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[دون الإحالـة إلى لجنة رئيسية] (A/50/L.40/Rev.1)

تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات - ١٦٠/٥٠

إن الجمعية العامة,

إذ تعيد تأكيد قرارها ١٥١/٤٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، الذي يتضمن مرفقه برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، والذي قررت في الفقرات ٤٣ (ج) و (ه) و ٤٤ منه، في جملة أمور، أن تجري استعراضاً في منتصف المدة استعراضاً وتقييماً نهائيين لتنفيذ البرنامج الجديد،

وإذ تعيد أيضاً تأكيد قرارها ٢١٤/٤٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ١٤٢/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بشأن تنفيذ البرنامج الجديد،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٥٣/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ بشأن تحفيظ البرامج، الذي ذكر فيه أن الاتتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا يمثلان إحدى الأولويات العامة الخمس في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٧،

وإذ تحفيظ علماً بالوثيقة المعروفة "إنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا: برنامج عمل القاهرة"، التي اعتمدتها مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في دورته الاستثنائية السابعة عشرة

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، الملحق رقم ٦ (A/47/6/Rev.1)، المجلد الأول، البرنامج ٤٥.

المعقدة في القاهرة في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٥، والتي أقرها مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في قراره AHG/Res.236 (XXXI) المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥^(٣)،

وإذ تحيط علماً أيضاً بالقرار CM/Res.1596 (LXII) المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٥ الذي اتخذه مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية بشأن تنفيذ البرنامج الجديد^(٤)، والذي أقره مؤتمر رؤساء الدول والحكومات،

وإذ تضع في اعتبارها تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥^(٥) إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجزء الرفيع المستوى من دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥، المكرس للنظر في التنمية في أفريقيا، بما في ذلك تنفيذ البرنامج الجديد، والموجز الذي قدمه رئيس المجلس للمناقشة التي دارت في الجزء الرفيع المستوى^(٦)،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ عن النهوض بالوساطة المالية في أفريقيا^(٧) وفي تقريره المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ عن تنوع السلع الأساسية في أفريقيا^(٨)،

وإذ تذكر بأن الهدف الأساسي للبرنامج الجديد هو وقف التدهور المستمر في الحالة الاجتماعية - الاقتصادية للبلدان الأفريقية وعكس اتجاهه، وتجدد التزام المجتمع الدولي بدعم الجهود التي تبذلها أفريقيا نفسها لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة.

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء ما أحرز حتى الآن من تقدم محدود في تنفيذ البرنامج الجديد واستمرار التدهور في الحالة الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا،

وإذ تضع في اعتبارها الحاجة الملحة لأن تقوم البلدان الأفريقية بزيادة وتعبيئة الموارد الداخلية من أجل تنفيذ البرنامج الجديد عن طريق جملة أمور منها انتهاج سياسات ترمي إلى تعزيز المدخرات المحلية، وتحسين التسهيلات المصرفية و توفير إمكانية الحصول عليها، ومواصلة تحسين الممارسات التقليدية لتكوين رؤوس الأموال على الصعيد المحلي، والاستمرار في تهيئة بيئة مواتية للاستثمار المحلي والأجنبي،

(٢) انظر A/50/647، المرفق الثاني.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الأول.

(٤) E/1995/81

(٥) انظر A/50/3، الفصل الثاني.

(٦) A/50/490

(٧) A/50/520

وإذ تعرف بأنه لا يزال يتquin إيجاد حلول فعالة ومنصفة وذات منحى إنساني ودائمة لمشاكل الديون الخارجية وعبء الديون التي لا تزال تعرقل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للبلدان الأفريقية رغم التدابير التي اتخذت على الأساس الثنائي والمتعدد الأطراف، على حد سواء، لتخفيف ديونها أو إعادة جدولتها.

وإذ تدرك الآثار السلبية التي يمكن أن تتعرض لها البلدان الأفريقية من جراء تنفيذ اتفاques جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف^(٨)، وإذ تنظر بعين الترقب إلى التحديات والفرص التي ينطوي عليها تنفيذ هذه الاتفاques بالنسبة إلى البلدان الأفريقية، وال الحاجة الملحة إلى تقديم مزيد من المساعدة التقنية والمالية إليها بغية القيام، في جملة أمور، بتحديد الآثار السلبية لهذه الاتفاques والتخفيف منها بالتدابير المناسبة، بما في ذلك التدابير الداعمة، حسب الاقتضاء، من أجل زيادة مشاركتها إلى أقصى حد في النظام التجاري العالمي،

وإذ تدرك أيضا الحاجة الملحة إلى موافلة تقديم المساعدة إلى البلدان الأفريقية فيما تبذل من جهود لتنويع اقتصاداتها،

وإذ تدرك كذلك أن استعراض منتصف المدة لتنفيذ البرنامج الجديد ينبغي أن يوفر للمجتمع الدولي فرصة لإجراء تقييم متعمق للإجراءات المتخذة حتى الآن في تنفيذ البرنامج الجديد والتدابير الازمة لكافلة النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة في أفريقيا فيما بعد التسعينات، وموافلة وضع سياسات وتدابير، بما في ذلك تدابير وسياسات جديدة وأو تصحيحية، حسب الاقتضاء، ودعم خارجي متواصل لجهود البلدان الأفريقية في جميع المجالات، على نحو يكفل تنفيذ البرنامج الجديد تنفيذا فعالا وكمالا في التوقيت السليم خلال الجزء المتبقى من العقد،

وإذ تضع في اعتبارها قرارها ١٦٣/٤٢ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في أفريقيا، الذي أنشأت فيه لجنة جامعة مخصصة تابعة للجمعية العامة بوصفها أنساب آلية لإعداد استعراض وتقييم برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠، وإلى قراريهما ٢٧/٤٣ المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ و ١٧٨/٤٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ بشأن ذلك الاستعراض والتقييم،

١ - تحيط علما مع التقدير بتقريري الأمين العام عن النهوض بالوساطة المالية في أفريقيا وعن تنويع السلع الأساسية في أفريقيا:

(٨) انظر : الصكوك القانونية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، التي حررت في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشورات أمانة مجموعة غات، رقم المبيع .١)، المجلد ١ (GATT/1994-7).

٢ - تحيط علماً أيضاً بالموجز المقدم من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمناقشة التي دارت في الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الموضوعية لعام ١٩٩٥، المكرس للنظر في التنمية في أفريقيا، بما في ذلك تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينيات؛

٣ - تعيد تأكيد ضرورة التنفيذ الفعال للبرنامج الجديد، وتحقيقاً لهذا الهدف، تطلب إلى البلدان المانحة وسائر الأطراف المعنية أن يفي كل منها بما يخصه من التزامات وفقاً للمنصوص عليه في البرنامج الجديد، وتطلب إلى البلدان الأفريقية تنفيذ التدابير اللازمة لتحقيق أهداف البرنامج الجديد؛

٤ - تقرر إنشاء لجنة جامعة مخصصة تابعة للجمعية العامة في دورتها الخمسين، بوصفها أنساب آلية لإعداد استعراض منتصف المدة في عام ١٩٩٦ لتنفيذ البرنامج الجديد، وفقاً للمنصوص عليه في مرفق القرار: ١٥١/٤٦

٥ - تقرر أيضاً أن تعقد دورة تنظيمية للجنة الجامعة المخصصة في أقرب وقت ممكن على لا يتجاوز ذلك ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، لمدة يومي عمل، لبحث واعتماد الترتيبات الازمة لأعمالها المتعلقة بجملة أمور منها استعراض منتصف المدة لتنفيذ البرنامج الجديد، وأن يكون تشكيل مكتب اللجنة المخصصة على أرفع مستوى مناسب وأن يتتألف من رئيس وثلاثة نواب للرئيس ومقرر؛

٦ - تقرر كذلك أن تجتمع اللجنة المخصصة لمدة أقصاها سبعة أيام عمل في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، قبل انعقاد الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، لإعداد استعراض منتصف المدة على أساس تقرير يعده الأمين العام يشمل المدخلات ذات الصلة التي تقدمها الحكومات وأو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها، وسائر المنظمات الحكومية الدولية وبخاصة منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات غير الحكومية، بشأن جهودها وخبراتها المتصلة بتنفيذ البرنامج الجديد؛

٧ - تدعو اللجنة الاقتصادية لـأفريقيا إلى تقديم تقرير إلى الأمين العام في موعد غايته حزيران/يونيه ١٩٩٦، بشأن الإجراءات التي اتخذتها البلدان الأفريقية والتقدم الذي أحرزته في تنفيذ البرنامج الجديد،

٨ - تقرر أن تقدم اللجنة المخصصة، اضطلاعاً منها بولايتها، ما تتوصل إليه من نتائج إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين، وأن تقترح تدابير ووصيات محددة من أجل كفالة الموارد الاقتصادية المطرد والتنمية المستدامة في أفريقيا فيما بعد التسعينيات؛

٩ - تحث الدول الأعضاء وأجهزة منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها على أن تجعل تمثيلها في اللجنة المخصصة على أرفع مستوى مناسب وأن تشارك في أعمالها مشاركة نشطة؛

١٠ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى اللجنة المخصصة تقريراً عن تنفيذ البرنامج الجديد، يضممه ملخصاً وتقديماً للجهود الوطنية استناداً إلى المدخلات ذات الصلة التي تقدمها البلدان الأفريقية، وأن

يواصل كفالة التعاون والتنسيق على نحو وثيق مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بشأن مساهمات أجهزة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة، بما في ذلك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، في إطار تقريره عن إعداد استعراض منتصف المدة لتنفيذ البرنامج الجديد:

١١ - طلب أيضا إلى الأمين العام أن يضمن تقريره إلى اللجنة المخصصة تقديرات عن الاحتياجات المتوقعة من الموارد من جميع المصادر، الخاصة والعامة، المحلية والدولية، التي تلزم لتنفيذ التام للبرنامج الجديد، والمقدار المتوقع تدبيره منها، ومقترنات لسد أي ثغرات في الموارد، آخذًا بعين الاعتبار الحالة الاقتصادية والإنسانية الخاصة للبلدان الأفريقية؛

١٢ - طلب كذلك إلى الأمين العام أن يكفل، بالتعاون الوثيق مع أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها المعنية، الإعداد اللازم لاجتماعات اللجنة المخصصة؛

١٣ - طلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين تقريرا عن أعمال اللجنة المخصصة وعن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة

٢٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٥